



Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

اجتماع خبراء علوم المعلومات والاتصال في العالم العربي

حول موضوع

"تطوير مهنة وعلم المعلومات بالوطن العربي"

ديسمبر 2007

استراتيجيا المعلومات والتوثيق في الوطن العربي بين الاختصاصات
الموروثة والتطورات التكنولوجية ودور أدلة الكفاءات المهنية

ورقة عمل

د. مختار بن هندا

أستاذ محاضر، جامعة منوبة، تونس

ملحق بمعهد علوم المعلومات والاتصال بجامعة بوردو، فرنسا

رئيس الجمعية الدولية لمعاهد علوم المعلومات والاتصال

المستخلص:

تتعدد اليوم الأدبيات وتتوالى الدراسات بوتيرة منتظمة حول الانعكاسات التي تحدثها تكنولوجيا المعلومات على تركيبة المجتمعات المعاصرة ونظم تسييرها الموروثة على جميع الأصعدة. ولعل من أبرز هذه المجالات تأثراً بإدراج هذه التقنيات هو مجال التوثيق والمعلومات والاتصال لما لديه اليوم من أهمية إستراتيجية قصوى في تحديد ركائز الاقتصاد والتنمية الشاملة.

انطلاقاً من هذه الفرضية التي تناولتها عديد المنتديات والدراسات العلمية على المستوى الدولي لمتابعة هذه التغيرات وأساليب التعامل مع ضرورة إدراجها ضمن استراتيجيات الحداثة والمعاصرة، نخصص هذه الورقة إلى معاينة نقطة من مجمل النقاط التي تساهم في إعادة النظر في هوية الاختصاص في علاقته مع المعرفة الشاملة من ناحية ومع الاختصاصات المترابطة أو المتفاعلة معه من ناحية أخرى ونقصد بذلك انفتاح المجال الأكاديمي للتوثيق والمعلومات على المحيط المهني ومدى تفاعله مع واقع سوق الشغل العربي والعالمي والتأقلم مع المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية التي تحدده. فقد أفرزت تقنيات المعلومات اليوم مناهج دراسية جديدة واختصاصات مهنية محدثة واستراتيجيات شراكة مختلفة شكلت عموماً ولا تزال تشكل في العالم العربي زخماً من التناقضات والتقاطعات بين المفاهيم المصطلحية والاختصاصات المهنية والتيارات الفكرية والمناهج التربوية والبحثية التي من شأنها أن تركز الفوارق القطرية في العالم العربي وتجعل من قطاع المعلومات والاتصال مجالاً تنقصه الشمولية في المفاهيم العلمية والتكامل في المنهجيات والموارد التطبيقية.

تتم معالجة هذه المسائل من خلال التركيز على النقاط التالية:

1. الاختصاصات المهنية الجديدة الناتجة عن تقنيات المعلومات والاتصال وشبكة الانترنت
2. دور البرامج التعليمية في مساندة هذه الاختصاصات الجديدة وتحديث الموروث منها تماشياً مع مقتضيات سوق الشغل
3. العلاقة التكاملية بين المجالين التعليمي والمهني من خلال أدلة الكفاءات المهنية
4. قراءة في واقع الإستراتيجية العربية وآفاقها في مجال التوثيق والمعلومات

كلمات مفتاحية :

علوم المعلومات والتوثيق / مهن المعلومات والاتصال / أدلة الكفاءات المهنية / استراتيجيات المعلومات

مقدمة

لم يعد محدثا اليوم حسب رأيي الحديث في مجال تقنيات المعلومات ودورها في إعادة صياغة المفاهيم والخصوصيات المتعلقة بقطاع المعلومات والتوثيق والاتصال من حيث البرامج التكوينية أو التغيرات المهنية التي نتجت عن استخدامها. فجل الأدبيات والدراسات المتعلقة بالموضوع قد أطنبت في سرد المزايا لهذه الظاهرة الحديثة وتعرضت لمختلف أوجه استخدامها في كافة قطاعات المجتمع وخاصة العلمي والتربوي منها. فالتجديد اليوم حسب رأيي يكمن في تقييم الإضافات والتفاعلات المنسوبة لهذه الظاهرة مع مختلف القطاعات الحياتية، الفكرية منها والمهنية، لبلوغ نسبة من النمو والتطور للمجتمعات البشرية. فلا شك اليوم في أن هذه الثورة التكنولوجية للمعلومات قد رسخت الدعائم الثابتة للثورة المجتمعية الثالثة التي أفرزت ما يعرف بمجتمع المعلومات بعد النهضة الصناعية والمجتمعات الزراعية التي سبقته. لكن يبقى أن ننظر في خضم هذه الإفرازات إلى مدى اندماج هذه التقنيات في مناهج عمل القطاعات الحيوية في المجتمعات ودرجة امتلاكها والتمكن من قدراتها المحدثة لمواكبة المسيرة التنموية الشاملة وفق مقتضيات الشراكة والمنافسة التي تفرضها العولمة اليوم.

لكن، نظرا لشمولية هذا التحليل المقارن لدور تكنولوجيا المعلومات واتساع رقعته وتشعب ثناياه، نقتصر في هذه الورقة على التركيز على قطاع كان من الضروري والبيهي جدا أن يكون أحد أهم القطاعات الرائدة، إن لم نقل أهمها إطلاقا، في بناء مجتمع المعلومات، وأخص بالذكر هنا قطاع المكتبات والتوثيق والمعلومات كبنية متكاملة رغم الفوارق التي قد تميز بينها. فما الدور الذي لعبه هذا المجال في بلورة الأدوار الجديدة للمعلومة بوصفها أداة محورية للتطور والنمو؟ بل هل كان ثمة فعلا دور حقيقي لهذا الفضاء المعرفي العريق في تحديد ركائز البنية الجديدة لنظم المعلومات الالكترونية والشبكات المعرفية المفتوحة والموزعة؟ ما مدى التأثيرات العكسية الراجعة على هذا القطاع من خلال المد الشمولي العام لتكنولوجيا المعلومات على كافة الأصعدة؟ هل في ذلك تهديد أم إثراء لأحد أقدم الاختصاصات المهنية والمعرفية منذ سومر وبابل؟ كيف تُحدّد اليوم الضوابط المعرفية والمهنية لهذا القطاع في هذا الزخم الهائل من المهن والوظائف ومجالات الاختصاص الجديدة التي أفرزتها شبكات المعلومات الحديثة؟ وإذ تصعب الإجابة المدققة على كل هذه التساؤلات في هذه الورقة، فسنحاول اختزال الإجابة عنها من خلال التوقف على طبيعة الاختصاصات الجديدة المتعلقة بمجالات المكتبات والتوثيق والمعلومات وإتاحتها على شبكة الانترنت كخدمات تساهم في تطويرها عديد الكفاءات المهنية والاختصاصات العلمية الأخرى. كما سنركز على ظاهرة أدلة الكفاءات المتخصصة كآليات جديدة تهدف إلى توحيد المفاهيم بين القطاعين المهني والتعليمي وتكامل استراتيجيات العمل بينهما. وسنختم ملامستنا لهذه المسألة باستشراف الواقع العربي وآفاقه في التعامل مع هذه المتغيرات المهنية والعلمية تطلعا لمواكبة المسيرة العالمية الشاملة في هذا المجال الحيوي الحساس لاقتصاديات الشعوب ونموها.

1. شبكة الانترنت: مجال إقصاء أو دعم لأخصائيي التوثيق والمعلومات

عوضا عن اجترار التصريحات المتكررة لتمجيد الشبكة العنكبوتية ومدى انعكاساتها على توفير المعلومات وتسهيل السبل الموصلة إليها، سنتعرض بالأحرى إلى الجانب النقدي لهذه الظاهرة بغية التوقف على بعض الحقائق التي قد غيبتها التحاليل وهمشتها الدراسات. فلئن فاضت الكتابات بالوصفات الإيجابية والمدائح التي تعظم من شأن شبكة الانترنت وتجعل منها ظاهرة سحرت أغلبية العقول واستحوذت على جل الاختيارات الإستراتيجية في بناء النظم الحديثة للمعلومات كمصدر رئيسي للبحث وأخذ القرار وكوسيلة وحيدة للاتصال والتواصل، فهي رغم ذلك لم تعد قادرة على إخفاء جوانبها السلبية من إشكاليات في الجودة وصعوبات في التقييم واقتراضية المراجع ونسبية ديمومتها وغيرها من الإخفاقات كعدم التحكم في التدفق المفرط للبيانات وفقدان السيطرة على القرصنة الالكترونية وترويج المعطيات الزائفة وإتلاف حقوق المؤلفين (بطوش، 2002). لكن كل هذا لن يفند، وإلى وقت طويل، الحقيقة الثابتة باعتبار شبكة الانترنت أضخم رصيد وثائقي في العالم إلى حد الآن رغم أن الإقرار بهذه الحقيقة يشكل بالنسبة للعديد عناصر سلبيا إضافيا لطالما ساهم في تهميش الدور الطبيعي لأخصائيي المعلومات والتوثيق في مسيرة التطور التي عرفتتها الشبكة منذ نشأتها. إلا أن مكان الخطأ حسب رأبي لا يكمن في تهميش الشبكة لأخصائيي المعلومات والتوثيق بل يكمن في النظرة الضيقة التي طورها هؤلاء في تفاعلاتهم مع الشبكة واقتصارهم على اعتبارها مجرد وعاء إضافي للمعلومات يوسع رقعة البحث عن البيانات التي اعتادوا توفيرها بواسطة الآليات التقليدية كالأرصدة الوثائقية الورقية وقواعد البيانات المحلية أو المباشرة على الخط. لذا كانت محركات البحث على شبكة الانترنت أولى الخدمات، إن لم نقل الوحيدة، التي كثفت مراكز التوثيق والمعلومات والمكتبات من استخدامها لمدة طويلة قبل أن تكتشف ما وراء محركات البحث من خدمات متنوعة ومتعددة تتطابق مع طبيعة الوظائف التوثيقية والمعلوماتية كالفهرسة والتكشيف والتوزيع الانتقائي للمعلومات وبناء المكنز الآلية وغيرها.

الواقع فعلا، هو أن شبكة الانترنت تشكل اليوم نظاما متكاملًا للمعلومات وفضاء شاسعا متحركا من الخدمات المتنوعة التي سرعان ما شملت في طياتها مجمل الخدمات التقليدية المتعلقة بالبيانات والمعلومات إضافة إلى تلك التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة. وقد كانت الشركات التجارية الخاصة سباقة إلى امتلاك هذه التقنية الجديدة وتوظيفها في كافة مستويات أعمالها. فما من شركة اليوم إلا وقدمت لزيائنها خدمات توثيقية هامة من قواعد بيانات على الخط، ووثائق وتطبيقات متعددة الوسائط حول منتجها التجاري، وبرمجيات وخدمات اتصال وتوزيع آلي للمعلومات. فظاهرة الشبكات المحلية "LAN/Intranets" وخدمات حوسبة الإجراءات الإدارية "Workflow" والعمل المشترك الافتراضي "Groupware" ونظم التصرف الالكتروني في الوثائق "Electronic Document Management

Systems وغيرها من الخدمات الالكترونية المتطورة التي تشمل اليوم كافة القطاعات الخاصة والعمومية، تطورت بفعل الدفع المتواصل للشركات المتعاقدة مع مراكز البحوث ومصنعي الأجهزة الالكترونية. وفي هذا كله بدون شك حيز كبير من الخصوصيات التوثيقية التي تأخر عن المساهمة في صياغتها وتطويرها أخصائيو المعلومات والتوثيق. لذا، فمن البديهي أن يبقى قطاع التوثيق والمعلومات عنصرا ثانويا في ديناميكية شبكة الانترنت وخدماتها المتعددة. ولا يزال هذا الترددي بارزا إلى اليوم على المستوى العالمي رغم تطور الأنظمة الالكترونية من نظم محوسبة تعمل بمبدأ الفهرسة والتكشيف والاسترجاع للبيانات حسب خوارزميات البحث التوثيقية إلى نظم تعمل على خوض غمار الشبكات الدلالية " **Semantic Networks**" واستنادها إلى تصاميم الانطولوجيات " **Ontologies**" المقتبسة عن تركيبات المكانز. وفي هذا كسب إضافي للموثقين وأخصائيو المعلومات يؤمّل من خلاله مشاهدة الصحة المرجوة لأهل الاختصاص وإعادة التموّج الاستراتيجي حيال هذه التطورات الجارية.

ولو نظرنا إلى أسباب هذه السلبية العملية وهذا الانسحاب النسبي لأخصائيو المعلومات والتوثيق من مجال كان من الضروري أن يلعبوا فيه الدور الريادي، لتبين لنا، دون التوقف عند العنصر السيكلوجي في التصدي التلقائي لكل جديد يحدث، أن نسبة كبيرة من المسؤولية تلقى على عاتق أصحاب الاختصاص أنفسهم لعدم متابعتهم المستمرة لمجريات الأحداث من أجل تثبيت أدوارهم تجاه التطورات الحاصلة في محيطهم العملي، الأمر الذي مكن بعض الاختصاصات الأخرى كالإعلامية والإعلام من احتلال هذه المواقع الراجعة بالاستحقاق إلى أخصائيو المعلومات. والملامة الموجهة هنا إلى أخصائيو المعلومات والتوثيق تكمن في تشددهم في الحصر المفرط للكفاءات العلمية والقدرات المهنية في بوتقة المكتبات ومراكز التوثيق من خلال عمليات البحث والاسترجاع للمعلومات دون العمل على المشاركة في تهيئة البيانات وتحميلها على الشبكات رغم توفر الوسائل والمناهج والكفاءات المتاحة لذلك لدى الموثقين وأخصائيو المعلومات. وكانت النتيجة أن تم استبدال كفاءات الموثقين وأخصائيو المعلومات في هذا المجال بقدرات مهندسي الحواسيب وأخصائيو الإعلامية، وفي حالات أقل كثافة بخدمات الإعلاميين والاتصاليين، دون العمل على التفرقة بين الأجهزة ومحتوياتها. فكثيرا ما تلاحظ النقائص في بعض البرمجيات والتطبيقات التوثيقية كغياب تركيبات البحث البوليني المتقدمة في بعض نظم إدارة قواعد البيانات، أو عدم مراعاة الترتيبات الهجائية في مخرجات بعض التطبيقات المحوسبة ... وهي كلها دلالات على تغيب أهل الاختصاص أثناء تصميم التطبيقات وصياغة محتوياتها من قبل مهندسي الإعلامية وغيرهم ممن استغلوا فراغ الساحة التكنولوجية من الموثقين وأخصائيو المعلومات لفرض سيطرتهم وتملكهم من هذا المجال التكنولوجي الحديث.

لا يمكننا هنا التعرض بالنقد للموثقين وأخصائيو المعلومات دون الإقرار بالدور التاريخي الذي لعبوه منذ منتصف التسعينات في حياة الشبكة، وهي فترة تزامنت مع اتساع رقعة نفوذ شبكة الانترنت

وتجاوزها لحدود الخدمات التقليدية للشبكات التليماتيكية "Telematics" وقواعدها للبيانات المباشرة على الخط. فقد سجلت آنذاك نقلة نوعية في مجال التوثيق والمعلومات الذي بدأ يعمل على مراجعة أساليب عمله الميدانية والإستراتيجية سعياً إلى اللحاق بركب المتغيرات التقنية والخدمية للنظم الآلية الحديثة للمعلومات ومواصفات العمل الشبكي المتحول من مبدأ التعامل مع المعلومات المرجعية إلى بيانات النصوص الكاملة ومن مفهوم الوثيقة كوحدة دلالية منعزلة إلى مفهوم الكتل الدلالية المجزأة والمتشعبة. ولعل من أبرز المبادرات التي تحسب لقطاع التوثيق في تحديث مجالات عمله وأساليبه، هي تجاوز النظرة المحدودة لمفهوم قواعد البيانات الالكترونية التي طالما عمل من خلالها في معالجة فهارس المكتبات المتاحة عبر الشبكات "Opac" والأشكال البيبليوغرافية المقننة لها "Marc" إذ يُعترف للمكتبيين (Warren, 2004) أنهم كانوا من الأوائل في إدراك أهمية كشف محتويات النص الكامل "Full Text" للحواسيب على الشبكات وفهرستها باختلاف أنماطها وتحقيق قيمة مضافة في البحث عن العلاقات التي تربط فيما بينها رغم تباين أماكن تواجدها وطرق تصنيفها. فهذه الكيفية ولدت مبادرة بيانات الدبلن كور الشهيرة "Dublin Core Metadata Initiative" سنة 1995، وهي مشروع مشترك بين أقسام البحوث التابعة للمكتبات الوطنية بالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة هدفه السيطرة على الأحجام الهائلة للوثائق على شبكة الانترنت بإخضاعها إلى عمليات كشف وفهرسة وتصنيف مقننة تسهل عمليات البحث عنها واسترجاعها وضبط الروابط بينها في خضم الهيكلية التشعبية المعقدة لشبكة الانترنت. إلا أنه يبدو أن التاريخ بصدد إعادة نفس السيناريو السابق مع الشبكات الدلالية الحالية إذ يتوقف دور الموثقين وأخصائيي المعلومات على شد الانتباه إلى الظواهر الجديدة في التعامل مع البيانات والمعلومات والوثائق دون التمكن من لعب الأدوار الرائدة في صياغتها وتطويرها. بل نجد نفس الاختصاصات السابقة وغيرها كاللسانيات وعلم المنطق تتقدم إلى حلبة الصناعة والتطوير لتقديم الحلول والبدائل للنظم الخبيرة والذكاء الاصطناعي والانطولوجيات "Ontologies" والواجهات التطبيقية المشخصة "Personalized Computer Interfaces" التي تتطلبها برمجيات البحث الذكي عن البيانات ومعالجتها وتوزيعها بينما يبقى قطاع التوثيق والمعلومات مستهلكاً لمنتجات كان أول من تفتن وأشار إلى أهميتها.

على هذه الوتيرة إذاً، نرى أخصائيي المعلومات والتوثيق في سباق دائم مع التطورات التكنولوجية تحت ضغط المزاحمة من قبل الاختصاصات المجاورة يحدهم الانغلاق على الهوية التوثيقية التقليدية تارة وضرورة الانفتاح على الاختصاصات الأخرى تارة أخرى. وفي هذا الاضطراب في تحديد الكفاءات والتردد بين الانغلاق والانفتاح يبقى المجال كله يتأرجح بين التسميات المختلفة والاختصاصات المركبة والهجينة. فأصحاب نظرية التشبث بالأصل يصرون من جهة على الالتزام بالهوية المكتبية للاختصاص تدفعهم حمية الدفاع على المكتبات ومراكز التوثيق في تركيباتها الأصلية ولو بدعم تكنولوجي متطور كالمكتبات الرقمية والافتراضية، وأصحاب فكرة التحول والاندماج في منظومات المعلومات المفتوحة

واللامركزية يرون من جهة أخرى ضرورة إدماج المكتبات ومراكز التوثيق في تركيبات شبكية ونظم معلوماتية أوسع يكون فيها للمكتبيين والموثقين دورهم التاريخي في علاقتهم الموروثة بالوثيقة مع إمكانية توسيع آفاق عملهم إلى اختصاصات مرتبطة. على أساس هذا الاتجاه الأخير المسيطر اليوم، وفي خضم هذه التغيرات والتطورات التي يشهدها قطاع المعلومات ككل، ظهرت وظائف وتسميات متعددة لأخصائيي المعلومات والتوثيق كمهندسي المعرفة، مستشاري المعرفة، مدراء المعلومات، وسطاء المعلومات ... وغيرها من التسميات التي تتم عن أرضية تكوينية تمس عددا كبيرا من المجالات التي لم يكن لمختص المعلومات والتوثيق بها صلة وثيقة. ففي مقال مجهول التأليف صادر بصحيفة الفجر الجديد (مجهول، 2007) يعرف صاحبه أهم المهارات التي لا بد من توفرها في أخصائي المعلومات ويلخصها في 16 نقطة مزج فيها بين الجوانب الأكاديمية واللغوية والتقنية والفنية مصنفا إياها في 8 مهام رئيسية تحدد عمل أخصائيي المعلومات في عصر الانترنت. ونركز هنا على ثلاث منها إضافة إلى المهام المتعارف عليها كتوفير الوصول إلى المعلومات وخدمات اليقظة واستكشاف المعلومات وتنظيمها وإرشاد المستفيدين إليها.

أ- التعليم والتثقيف: يجب أن يضطلع أخصائيو المعلومات بدور التكوين والتثقيف للمستفيدين عن طريق إقامة الدورات التدريبية وإعداد الأدلة الإرشادية لشرح تقنيات الانترنت من أجل إكسابهم مهارات استرجاع المعلومات. وتتميز هذه الخاصية عن نظيرتها في المكتبات التقليدية بضرورة إلمام أخصائيي المعلومات بالبعد التكنولوجي كاختصاص علمي يتم تلقينه للمستفيدين ليس كمجموعة إجراءات تقنية فحسب بل أيضا كثقافة تكنولوجية نظرية.

ب- النشر: يمكن أن يقوم أخصائيو المعلومات بدور المهندس للمواقع "Webmaster" لتصميم مواقع الانترنت لتيسير نشر المعلومات للمستفيدين بطريقة آلية وفق مقومات النشر الانتقائي الالكتروني للمعلومات. "Push Technologies".

ت- تقييم المعلومات: لقد كان الناشر يقومون بتقييم المعلومات التي ينشرونها وفق معايير معينة. أما شبكة الانترنت فهي مفتوحة لكل من يريد أن ينشر أي معلومات دون تقييمها والتأكد من صحتها. وهنا يبرز دور أخصائيي المعلومات في مساعدة المستفيدين لتقييم المعلومات المنشورة في الانترنت حسب المعايير الموضوعية والمعمول بها (Mahmoud & Ben Henda, 2005).

كل هذه المؤشرات إنما تدل على عدم الاستقرار في التعريف بهوية قطاع التوثيق والمعلومات وفي تحديد مقوماته في عصر اكتسحت فيه التكنولوجيات الحديثة كافة مجالات المعرفة الإنسانية. كما تشير أيضا إلى عدم ضبط ارتباطات هذا المجال وتكامله مع المجالات المتقاطعة معه في صلب الشبكات الالكترونية اللامركزية والمفتوحة. وهنا نرى ضرورة الاتجاه نحو عنصر من أهم العناصر في تحديد هوية

الاختصاص ودعم ثوابته والتحكم في مصيره ونقصد بذلك باب التكوين المهني والتعليم الأكاديمي. فما هو دور التعليم والتكوين في دعم القطاع والدفع به نحو التأقلم والحدثة تماشياً مع مقتضيات المعاصرة والعولمة؟

2. دور البرامج التعليمية في العالم العربي ومسايرتها للتغيرات المهنية الحديثة

أمام هذا الواقع العالمي المضطرب لمجال التوثيق والمعلومات في علاقته بشبكة الانترنت وتكنولوجيا المعلومات، نتوقف عند التساؤل حول خصوصيات الواقع العربي في هذا الباب وطبيعة الحلول الكفيلة بإضفاء اللمسات التي من شأنها أن تدعم هذا الاختصاص ليلعب دوراً أكثر فاعلية في بناء مجتمع المعلومات العربي. وهنا يتفق الجميع على دور التعليم والتكوين كمنهج أساسي يمكن أن يوفر الحلول الجذرية للنهوض بهذا القطاع ليتبوأ المكانة التي يستحق في بناء نظم المعلومات الحديثة وتطوير الخدمات المرتبطة بها. فالسؤال إذاً يتمحور حول الدور الذي تلعبه البرامج التعليمية في مجال التوثيق والمعلومات في ديناميكية المجتمعات العربية من حيث مبدأ العرض والطلب بين التعليم والتكوين والتأهيل من ناحية وسوق الشغل من ناحية أخرى. كيف صار ينظر إلى المواد التوثيقية التقليدية التي لا تزال تدرس في معاهد وكليات التوثيق والمعلومات العربية وإلى جدواها في عالم يوكل أكثر خدماته من المعلومات والاتصال إلى التكنولوجيا؟ هل يزال ضرورياً التركيز على مواد كالفهرسة بكافة خصوصياتها إن علمنا أن جل النظم الآلية اليوم تخول إصدار البيانات البيبليوغرافية في كافة الأشكال المقننة والحرّة؟ ما الجدوى من الإلحاح على مواد تعليمية كالبحث البوليني في حين أن جل التطبيقات المحوسبة اليوم توفر الواجهات التطبيقية للبحث باللغات الطبيعية للمستفيدين؟ واحدة من الحجج التي يسوقها بعض المدافعين عن الحفاظ على المواد "التقليدية" وتقديم الدعم لها هي مواصلة الحاجة إليها في عدد من الفضاءات التي لم تدخلها التكنولوجيا بعد. يمكن الإقرار بهذه الفرضية بالتأكيد، لكن لم تعد الحاجة اليوم إلى تلك المواد التقليدية بتلك الكثافة التي كانت عليها قبل انتشار تكنولوجيا المعلومات والشبكات الالكترونية. فلئن كان من الواضح أن احتياجات التدريب التقليدي لا تزال قائمة، فهي حسب رأينا مسألة ظرفية تحتمها بعض الوضعيات المتردية في بعض الدوائر التي لن يستثنىها المد التكنولوجيا آجلاً أم عاجلاً. وهذا من شأنه أن يتناقض حسب رأبي مع العدد الهائل من الخريجين سنوياً على هذا النموذج المتقادم ومع تمسك المدارس بمناهجها التقليدية العاجزة عن الاستجابة بسرعة أكبر لضرورة الارتقاء بالمضمون التعليمي وآلياته إلى مستوى طلبات المشغلين من القطاع الخاص. كما لا يبرر هذا في كثير من الأحيان ارتفاع تكاليف التدريب بالمناهج التقليدية التي تستدعي قدراً كبيراً من الموارد والمعدات يمكن استبدالها بالموارد التكنولوجية المتجددة. ولا يفوتنا هنا التعرض إلى نقطة جوهرية أخرى تتعلق بطبيعة المناهج التعليمية لدى غالبية المدارس في علوم المعلومات والتوثيق، إذ لا تزال العديد منها، رغم الإقرار بتحديث بعض برامجها استجابة إلى عدد من احتياجات المشغلين، مهتمة بالتكوين على التقنيات التوثيقية

وليس على الخدمات المتعلقة بالوثائق والمعلومات. بعبارة أخرى نرى أن غالبية المواد المدرسة اليوم في علوم التوثيق والمعلومات تركز بإطناب على تفسير كيفية اشتغال الأدوات والتطبيقات المحوسبة دون التركيز على دراسة جدوى استخدامها وتحليل طرق توظيفها وتطويرها لحاجيات المستفيدين الخصوصية والعامّة. فالتعليم لا يزال في غالبته يتسم بالطابع السردى في قوالب بيداغوجية من قبيل "يجب أن...". مقارنة بالتوجهات الحديثة في مناهج ديناميكية المجموعات المبنية على بيداغوجيا المشاركة "Constructivism". والنتيجة هنا طبعا لا تكون على قدر التطلعات. فغالبا ما يكون حاملو الشهادات دون المستوى المطلوب من قبل المشغلين والشركات أو غير قادرين على مساندة برامج الدراسات الأكاديمية المعمقة بسهولة. و لنسأل أنفسنا هنا كمدرسين أو كمكونين في مجال التوثيق والمعلومات بالمعاهد والكليات العربية كم من مرة سمعنا أو تلقينا تعليقا يفيد بعدم تطابق تكوين خريجينا مع طبيعة وظائفهم الجديدة؟ وكم من مرة سمعنا أو تلقينا تعليقا يؤكد عدم التواصل بين تكوين مختص بإحدى الشهادات الأساسية في مجال التوثيق والمعلومات في بلداننا العربية مع برامج شهادات معمقة في بلدان أجنبية؟ والسبب أن جل الشهادات غير مدعومة بضروريات التأقلم بسهولة في المجال المهني من ناحية وفي المجال البحثي من ناحية أخرى. فحتى لو تمكن أي متخرج من إتقان العمل بالتقنيات التي تعلمها، فبمجرد أن تتغير التقنيات أو لم تستجب للحاجيات الظرفية المطلوبة في عمله، عادة ما يتعذر عليه التوجه إلى تقنيات أخرى دون صعوبة تذكر. وفي هذا خلل في الأبعاد المنهجية للتعليم في مجال اختصاصنا التي تفتقر إلى قسط كبير من الثقافة التكنولوجية التي تمكن صاحبها من التأقلم والابتكار وإيجاد الحلول الملائمة لكل الإشكاليات المعروضة في كافة الوضعيات المهنية المختلفة. ربما ينفي الكثيرون هذا الادعاء تدفعهم في ذلك حمية الدفاع على المهنة أو التمسك بمجالات اختصاصهم مستشهدين في ذلك بحالات أظهرت كفاءات عالية في مجالها المهني بعد التخرج أو في التميز في دراساتها المعمقة. لكن تقاس النجاح أو عدمها في هذه الحالات حسب نسب الأغلبية وليس من خلال النخب التي تستثنى من القاعدة. وفي هذا باب آخر للبحث والمتابعة والتقييم يمكن أن يشكل محورا هاما لاستشراف الواقع العربي في هذا المجال الحيوي.

كيف يمكن إذا تصور النقلة النوعية في برامج التكوين والتعليم في معاهدنا العربية المختصة؟ وما هي الدلالات على مواكبة هذه البرامج للمتغيرات المهنية الرائجة لدى المصنعين لتكنولوجيا المعلومات والمشغلين لذوي الاختصاص في مجال التوثيق والمعلومات؟

يمكن الإجابة على هذه التساؤلات بإلقاء نظرة متفحصة على التوجهات الحديثة في المجتمعات المتقدمة من خلال صياغة البرامج التعليمية المختصة وبناء ركائزها الجوهرية. يلخص فلوش (Floch,) (2005) هذه المسألة في إشارته إلى ضرورة اعتماد البرامج التعليمية الحديثة في مجال التوثيق والمعلومات

عددا من المحاور الرائجة لدى المشغلين والتي تعكس الاتجاهات الحالية في بناء وإدارة نظم المعلومات الآلية في كافة الميادين. ويخص بالذكر منها ثلاثة مجالات أساسية :

أ- اليقظة الإستراتيجية "Strategic Intelligence" وهي تلك الخدمات التوثيقية المتطورة باستخدام التطبيقات الإلكترونية لمتابعة ديناميكية المعلومات في كافة أوجه عمل المؤسسات ومنها عمليات المسح البيئي "Environmental Scanning" التي يصفها رويح في دراسة ميدانية كمصدر رئيسي للحصول على ميزة تنافسية (رويح، 2001)

ب- إدارة السجلات "Records Management" وهي كافة الإجراءات المصاحبة لإدارة السجلات الهدف منها الوصول السريع والسلس للسجلات المحفوظة. ويمكن اليوم تطبيق سياسات إدارة السجلات الورقية على السجلات الإلكترونية مما يسمح بحفظ البريد الإلكتروني ومحتويات الويب كسجلات وثائقية بغض النظر على محامل تخزينها أو أشكال نقلها مثل الأوراق والملفات الإلكترونية أو السمعية أو ملفات الفيديو أو الصور.

ت- إدارة المعرفة "Knowledge Management" وتعرفها ريم الزامل *"بالعمليات التي تساعد المنظمات على توليد المعرفة، واختيارها وتنظيمها، واستخدامها، ونشرها، وأخيرا تحويل المعلومات الهامة والخبرات التي تمتلكها المنظمة والتي تعتبر ضرورية للأنشطة الإدارية المختلفة كاتخاذ القرارات، حل المشكلات، التعلم، والتخطيط الاستراتيجي"* (الزامل، 2003). كما تساهم أدوات إدارة المعرفة في جمع و تنظيم معرفة الجماعات وجعلها متوفرة للجميع على أساس المشاركة.

رغم اعتبارنا أن هذه الاتجاهات الثلاثة المقترحة غير شاملة لمقومات الحداثة إلا أنها تختزل حسب نظرنا جملة من الوظائف الثانوية الحديثة للتوثيق والمعلومات كخدمات يمكن أن يقاس من خلالها تطابق البرامج التكوينية مع الإطار التكنولوجي العام للاختصاص. ونذكر من ضمن هذه الخدمات الحديثة ضبط استراتيجيات تدفق المعلومات بالمؤسسات "Data Flow" الذي يساعد على أتمتة العديد من مهام العمل اليدوية ونقل المعلومات الصحيحة بطريقة إلكترونية إلى الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب بما يساهم في تحسين جودة الخدمات العامة ودقة تنفيذها. كما نذكر من هذه الخدمات التوثيقية الحديثة أيضا خدمات التنقيب في البيانات "Data Mining" رغم ظهورها منذ بداية التسعينات كقيمة مضافة للشبكات المحلية. ولا نستثنى كذلك باب المواصفات والمقاييس كظاهرة قديمة متجددة فرضها العمل الشبكي ليس على المستوى التوثيقي فقط كالفهرسة والتكشيف بل كذلك على مستوى كافة الإجراءات التوثيقية الحديثة كالطباعة والنشر والتوزيع والإعلام والخرن.

كل هذه الخدمات الحديثة أفرزتها التقاطعات بين عديد الاختصاصات المتعلقة بالمعلومة والتوثيق وتبنتها العديد من الشعب التعليمية كمواد تكميلية لخريجهم في عديد المجالات. والطريف هنا أننا نشاهد

اليوم العديد من البرامج التكوينية والشهادات الأكاديمية وشهادات الدراسات العليا المتخصصة تبنى على أساس هذه الخدمات المجددة في إدارة نظم المعلومات بينما تبقى المؤسسات التوثيقية عامة والعربية خاصة متشبثة بالمبادئ التقليدية المنحصرة في المثلث التقليدي بين التوثيق والمكتبات والأرشيف. والغريب أيضا أن هذه الشهادات الفقاقيع ذات اللون التوثيقي والمعلوماتي تستثمر في كافة مجالات المعرفة لانتداب المتميزين من المتخرجين غالبا يتم انتقاؤهم من ذوي الكفاءات التقنية والهندسية العالية لتكوينهم في فترة وجيزة على إدارة البرامج وتقمص الأدوار الأولى في صياغة استراتيجيات المعلومات في الإدارات والمؤسسات. ورغم كوننا نعلم جميعا أن هذه الشهادات لا ترقى إلى مستوى الإحاطة الشاملة بثقافة المعلومات والوثائق، إلا أنها تفرض نفسها في المربع المهني لسببين رئيسيين أولهما حداثة نشأتها وفق متطلبات سوق الشغل الحديثة وثانيها ازدواجية الكفاءات لدى الحاصلين عليها بين تكوين أولي في اختصاص أساسي كالعلوم التقنية أو الهندسية يضاف إليه التكوين الخاص في معالجة البيانات وإدارة النظم الآلية للمعلومات. أما الانعكاسات الهامة لهذه الإفرازات على قطاع التوثيق والمعلومات فهي تتجاوز خطر تهميش المؤسسات التربوية المختصة كهياكل ذات أولوية في التعليم والتكوين في هذا الاختصاص لتمس أيضا المجال المهني بمزاحمة حاملي هذه الشهادات لأصحاب المهنة الأصليين من خلال انتزاعهم لمناصب المسؤوليات والنفوذ في المؤسسات نظرا للدعم الذي يلقونه من أصحاب القرار.

خلاصة الحديث في هذا الباب التربوي هو أن اختصاص المعلومات والتوثيق في العالم العربي يفتقر إلى نموذج تربوي متكامل ومشع في إطار سياسة معلومات موحدة يدعمها تيار فكري رائد ومؤسسات علمية من طراز رفيع تزودها بالمواد المرجعية الثابتة منهجيا ومهنيا. فأغلب البرامج التعليمية العربية في مجال التوثيق والمعلومات لا تزال تفتقر إلى ثقافة مهنية متينة متعلقة بأساسيات مهنة المعلومات والتكنولوجيات المتعلقة بها. لذا يكون تكوين غالبية المتخرجين من المعاهد العربية مبنيا أساسا على تلقين الصفات الجاهزة في التعامل مع الخدمات الموروثة كالسلسلة التوثيقية "Documentary chain" دون أي تركيز يذكر على الأساليب والمناهج وإثراء التفكير الهيكلي والتحليل النقدي لبناء ثقافة مهنية خلاقة.

ليس في هذا الحكم شطط على قطاع التوثيق والمعلومات وليست بقية المؤسسات التعليمية في العالم العربي على أحسن حال، إلا أن الفارق بين هذه وتلك هو أن بقية الاختصاصات كالإعلامية مثلا عرفت كيف تتبوأ مكانة رائدة عن طريق تشييد المعاهد وكليات الهندسة التي أعطت مجال الإعلامية البعد الاستراتيجي الذي جعل منه اليوم أحد أهم ركائز الثورة الرقمية في مجتمع المعلومات. فأين هي اليوم معاهد التوثيق والمعلومات من معاهد الإعلامية وتكنولوجيا الاتصال في سلم الأولويات الإستراتيجية والحال أنهما يتكاملان في بناء النظم الآلية للمعلومات ؟ فلا جدوى من البرمجيات والتطبيقات والمعدات الإلكترونية من دون بيانات ومعلومات ولا إضافة تذكر من استخدام البيانات

والعمل بالوثائق من دون اللجوء إلى تقنيات المعلومات. وهنا تكمن حسب رأيي إحدى أهم التحديات بالنسبة إلى اختصاص المعلومات والتوثيق وهي إعادة النظر في مدى استجابة التكوين والمهنة لمتطلبات العمل المؤسسي ثم الاحتماء بأسوار مدارس مهنية رائدة ذات توجهات فكرية معترف بها وشهادات علمية تروج لخصوصيات المهنة وجدواها. وهذا يضعنا مباشرة أمام معضلة الكفاءات المهنية ومدى أهميتها في ضبط حدود الاختصاص وإجلاء الضبابية على مقوماته ومفاهيمه.

3. مقومات الحداثة وأدلة الكفاءات بين مجالي التكوين والاختصاص المهني

لو نظرنا مليا إلى التوجهات العالمية اليوم في بناء النظم الحديثة للتعليم والتكوين في مجال التوثيق والمعلومات وذلك من زاوية أكثر شمولية وأكثر انفتاحا على ما وراء الحدود التاريخية للاختصاص لاستوقفنا جملة من العوامل لم نألّفها بعد في أوساطنا التربوية العربية.

3.1 عوامل الحداثة بين المهنة والتعليم في قطاع التوثيق والمعلومات

العامل الأول يتمثل في النزعة الكبيرة لهذه التوجهات العالمية نحو الانفتاح الخارجي بحثا عن المقارنة بالغير والسعي إلى التطابق مع النماذج الأكثر إشعاعا. ففي مناخ يتسم اليوم بالعلومة والنظم الشبكية المترابطة صارت الكفاءات والمهارات المهنية تدرس حسب مقاييس أكثر شمولية تتعدى المفاهيم القطرية الضيقة. ورغم هذا النسق المتسارع للعلومة، لا تزال نماذجنا التربوية في العالم العربي شديدة الارتباط بواقعها القطري الضيق غير قادرة على الاندماج في الحركية العالمية للاتجاهات التعليمية الحديثة يعيقها في ذلك غياب توحيد السياسات التربوية وفقدان الهياكل المركزية القادرة على توحيد استراتيجيات الشراكة كما يحدث في الفضاء الأوروبي أو في التكتلات الأنجلوسكسونية.

ويؤدي هذا العامل الأول إلى الحديث عن عامل ثان مرتبط بمحتويات البرامج التكوينية ذاتها إذ نلاحظ اليوم زحفا عالميا هائلا للنموذج "أمد" الانجلوسكسوني الأصل (أستاذية/ماجستير/دكتوراه) والذي تنص إحدى بنوده الأساسية على إمكانية تحويل رصيد الدرجات "Credit Transfer System" للمتعلمين من برنامج تعليمي إلى آخر وفق معايير تضمن تحقيق الأهداف الرئيسية في اكتساب الكفاءات المهنية المرجوة. ومن هذا المنطلق تكتسب البرامج التكوينية حيزا هاما من الانفتاح على الاختصاصات المختلفة الأخرى التي توفر للمتعلّم مهارات إضافية يرغب في الحصول عليها دون الحياض على مسار تكوينه الأصلي. يقول جان ميشال أحد أعلام التوثيق والمعلومات الفرنسيين ورئيس سابق للجمعية الفرنسية لأخصائيي المعلومات والتوثيق أن من أحدث المناهج التربوية اليوم هي تلك التي تنمي الكفاءات المفتوحة واللينة والمنقولة والتي تسمح بتثقل الطلبة لمواصلة التكوين من مسلك إلى آخر داخل المؤسسة الواحدة أو بين المؤسسات في إطار الجامعة الواحدة أو بين الجامعات مع الاحتفاظ بما يكتسبونه نهائيا من أرصدة (Michel, 1998). وتساؤلنا هنا فيما يتعلق بمؤسساتنا التربوية العربية في مجال التوثيق

والمعلومات واستعدادها لخوض تجربة هذا النموذج التربوي الجديد يدور حول قدرة هذه المؤسسات على الانفتاح على الاختصاصات الأخرى للاستفادة من مضامين برامجها لفائدة خريجي التوثيق والمعلومات من ناحية وعلى قدرتها على جلب اهتمام خريجي الاختصاصات الأخرى إلى محتويات برامجها من ناحية أخرى. وفي هذا فرصة وتحدي كبيرين للمؤسسات التربوية العربية في مجال التوثيق والمعلومات للرفع من أهمية المهنة ومن مستوى الوقع للاختصاص "Impact" على سوق الشغل والمنافسة المتوازنة مع الاختصاصات الأخرى.

أما العامل الثالث في هذه التوجهات العالمية الحديثة، وهو الأصعب حسب رأيي في واقعنا العربي، فهو يتمثل في قدرة هذه التيارات التعليمية والمهنية الحديثة على إحداث ثورة فكرية كبيرة تمثلت في تحطيمها لعقدة "قداسة" الشهادات الأكاديمية واعترافها بالكفاءات الفعلية المصادق عليها من خلال برامج التأهيل والمصادقة على الخبرات المكتسبة "Acquired Experience Validation". فكم هي الحالات اليوم في مؤسساتنا المهنية والتربوية العربية التي نشاهد من خلالها حاملي الشهادات الأكاديمية أقل خبرة ميدانية وأدنى ثقافة نظرية من بعض المهنيين الذين لا يحملون نفس الشهادات العليا؟ وكم هي الحالات التي يبقى فيها بعض المهنيين في أدنى سلم الارتقاء الإداري رغم خبرتهم الواسعة في مجال اختصاصهم تنقصهم الشهادة التي يمكن أن تخول لهم توظيف خبرتهم في مجالات تتعدى خطتهم المهنية؟ وهنا نطرح مسألة العلاقة بين التعليم الأساسي والتكوين المستمر للذات طالما شكلا محورين متباعدين في الإطار والمنهج والمحتوى لا تربط فيما بينهما ضرورة الاستمرارية في المنهج والمضمون والهدف. وقد تفتنت العديد من الهيئات الدولية إلى هذه الظاهرة فأرست جملة من الأساليب التعليمية البديلة نذكر من جملتها ظاهرة التعلم مدى الحياة "Longlife learning" التي تدعمها اليوم المنظمات الدولية المختصة كمنظمة اليونسكو والقاضية بدفع المعنيين لإنتاج المعرفة وتطوير الممارسات المهنية باستمرار (الشيخ، 2002). كما يعرف تقرير معهد اليونسكو للتربية هذا المفهوم من خلال ضرورة تأقلم المهنيين مع تطورات عملهم وجعل مبدأ التعلم عملية مستمرة مدى الحياة لإثراء رصيدهم المعرفي وتحسين مهاراتهم المهنية وتطوير قدراتهم الذهنية على الخلق والإبداع وأخذ القرار (Medel-Añonuevo, 2001). وفي هذا، حسب رأيي، رهان آخر لمجال التوثيق والمعلومات في العالم العربي يقاس من خلاله مدى جدية فتح الآفاق لذوي الخبرات المهنية المتقادمة من أجل تحيين رصيدهم المعرفي المختص وإثراء كفاءاتهم الميدانية وفق التوجهات الحديثة للاختصاص رغم الصعوبات التي قد تتجر عن تحديد الهيئات القانونية المعترف بها للمصادقة على مؤسسات التكوين المستمر وإعادة التأهيل وبرامجها التعليمية ثم الاعتراف بالكفاءات المهنية التي تتخرج منها وإثبات معادلاتها مع الشهادات الكلاسيكية المعهودة.

المهم هنا هو أن تتم الإشارة إلى بعض النقاط المبدئية حول الاتجاهات المرغوب اتخاذها لتدريب المهنيين في مجال المعلومات والتوثيق. فالحاجة اليوم لم تعد متعلقة أساسا بصياغة البرامج التدريبية

والتعليمية الدقيقة والشاملة. بل أصبح من الضروري اعتماد البرمجة المفتوحة والمرنة التي تسهل عملية التأقلم والتطور وفق اختيارات المتعلمين وتنوع المسارات التربوية المتاحة لهم وكذلك حسب ما تقتضيه توجهات سوق الشغل من كفاءات ومهارات تتطور بدورها وفق مكونات المجتمع المتغيرة. فالغاية النهائية في نظري لم تعد تقتصر على الدفع بالتعليم إلى تلقين الخصوصيات الثابتة لأي مهنة معينة، بل هي اليوم إطار تعليمي يقع من خلاله تدريب الخريجين بواسطة وحدات متناسقة من المعارف والمهارات تستجيب مختلفاً محتوياتها إلى تنمية الكفاءات المبرمجة مسبقاً. فمن هنا جاءت فكرة الشعب المهنية في مجال التوثيق والمعلومات لدى أغلب المعاهد والمدارس الأوروبية التي تأخذ من مجال التوثيق والمعلومات منطلقاً لها لتقترح مسالك تدريبية مختلفة عادة ما تكون محدودة المدة والاستمرارية لتستجيب إلى نقص ملحوظ في بعض الكفاءات المهنية في سوق الشغل.

كل هذه التطورات ساهمت في تغيير المناهج التقليدية في صياغة البرامج التكوينية المتسمة بالاستقلالية والانعزالية عن إطارها المهني العام والدفع بأصحاب القرار إلى تبني أدلة الكفاءات كمراجع تعتمد على القطاعات التعليمية والمهنية على حد سواء. ويعتبر قطاع التوثيق والمعلومات أحد أهم هذه المجالات باعتباره مفترقا تتلاقى فيه العديد من الاختصاصات المعتمدة على البيانات وتقنيات المعلومات.

3.2 أدلة الكفاءات الموحدة بين التعليم والمهنة في قطاع التوثيق والمعلومات

قبل الخوض في تركيبة أدلة الكفاءات ومحتوياتها وأوجه استخدامها في مجال التوثيق والمعلومات، لنحدد أولاً مفهوم الكفاءات حسب المتفق عليه في هذا السياق ونرى مدى توافقه أو تضاربه مع مصطلحات مقاربة المعنى كالمؤهلات "Aptitudes" والخبرات "Experiences" والقدرات "Potentials" الخ. تعرّف الكفاءات "Competencies" عادةً بجملة من الممارسات، سواء كانت سلوكيات أو إنجازات، يمكن معاينتها وتقييمها من خلال تكرار المهني لها أثناء تطبيقه المحكم والتلقائي لسلسلة من المعارف والمؤهلات "Aptitudes" المكتسبة لتحقيق نتيجة مرسومة في إطار مهني محدد. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار المعارف التطبيقية "Practical Know-How" والمعارف السلوكية "Behavioral Know-How" والمؤهلات كعناصر مكونة للكفاءات دون أن تكون منصهرة فيها إذ يمكن لأي شخص أن يتمتع بمؤهلات عالية دون أن يمتلك القدرات اللازمة على تطوير الكفاءة الضرورية لتطبيقها عملياً. لذا، تبقى هذه المقومات الثلاث أساسية لامتلاك الكفاءات دون أن تكون كافية بمفردها لتحقيق ذلك. أمام هذه التعقيدات المنهجية في تحديد الكفاءات أعتاد أصحاب الشركات والمؤسسات منذ أمد بعيد على استعمال مصطلح الأدلة المهنية كمرجع يحدد بصورة تقريبية مختلف المهام التي تضبط طبيعة عمل المهنيين. ولا تزال الأدلة المهنية اليوم أكثر رواجاً لدى المشغلين علماً وأن الإجراءات الحديثة قد حافظت عليها

كمرحلة تسبق صياغة أدلة الكفاءات التي تتولى من ناحيتها حصر المهام بأقل تركيز على مسميات المهن لكن بأكثر دقة في تحديد المكاسب المعرفية السابقة لها والسلوكيات الضرورية لتطبيقها على أحسن وجه. ويتفق الجميع على أن أدلة الكفاءات تصاغ عامة إثر عملية جرد مدقق لمختلف العمليات التي يقوم بها المهنيون لإنجاز مختلف مهامهم. وهي بالتالي أداة غير ثابتة ودائمة لا تكتسي أبعاداً زمنية ماضية أو مستقبلية رغم إمكانية تغطيتها لبعض التطورات المهنية المرتقبة تمهيدا لأدراجها في المجال المهني القريب. ويرى ميريات (Meyriat, 2004) أن هذا التحديث الزمني المتواصل في محتويات أدلة الكفاءات يعود إلى ديناميكية العلوم والمهن في عصرنا الحاضر وخاصة تكنولوجيا المعلومات التي تخضع لعوامل التحديث والمراجعة الدورية والمستمرة وفق نظرية مور الشهيرة (Moore, 1965).

عودة إلى مركز اهتمامنا بمجال التوثيق والمعلومات، فقد حضي هذا القطاع عالمياً باهتمام أهل الاختصاص لبناء أدلة المهن والكفاءات الخاصة به. وقد تكفلت عدة هيئات دولية وقطرية في البلدان الغربية على وجه الخصوص بصياغة عدد من الأدلة تغطي قطاع التوثيق والمعلومات بكل تفرعاته الخاصة بالأرشيفيين والمكتبيين والموثقين. وإن اختلفت هذه الأدلة عن بعضها من حيث المصطلحات التقنية أو مجالات عملها الميدانية (مؤسسات خاصة، معاهد ثانوية، كليات، مكتبات، مراكز توثيق)، إلا أنها تبقى متشابهة في مرجعياتها النظرية والكفاءات العامة التي تستند إليها. وقد سارعت هذه الهيئات المختصة بضبط أدلة الكفاءات تحت وطأة التغيرات التي أفرزتها المهن الجديدة للمعلومات بكل الضبابية في الفوارق التي تميز بينها والتقاطع في التسميات المختلفة التي تعرف بها. وهي اليوم تقي بحاجيات عدد هام من المستفيدين كمهنيي المعلومات والتوثيق الميدانيين والمشغلين من أصحاب الشركات والطلبة المتوجهين إلى هذه الشعب والأساتذة والمكونين، كل يجد في طياتها الوصف المدقق للكفاءات التوثيقية والمعلوماتية المطلوبة في مصطلحات موحدة ومفاهيم مضبوطة. وتسهر هذه الهيئات على متابعة هذه الأدلة بالتحيين الدوري والإثراء المتواصل حسب متغيرات المحيط المهني والعلمي لها.

لإبراز هذه الخاصيات في التركيبة والمحتوى لأدلة الكفاءات المهنية لقطاع التوثيق والمعلومات ندرج هنا مثالا جاريا للتجربة الأوروبية في صياغة دليل الكفاءات الأوروبي للمهنيين في قطاع المكتبات والتوثيق "Euroguide Library and Information Services" (ECIA, 2004) كنموذج يمكن للتجربة العربية أن تحذو حذوه بتوخي أسلوب مشابه في توحيد التجارب القطرية وبناء مرجعية موحدة قد تساعد على صدع الفوارق العربية في هذا المجال الهام.

يعتبر مشروع دليل الكفاءات الأوروبي الذي ينشره المجلس الأوروبي لجمعيات المعلومات ثمرة جهود الجمعية الفرنسية للمكتبيين والموثقين "ADBS" التي نشرت بين 1995 و1998 عدة طبعات متتالية من النسخة الفرنسية لدليل الكفاءات المهنية، ثم تلتها بدليل أوروبي عام 1999 تم تحيينه لآخر مرة سنة 2004.

يحدد هذا الدليل الأوربي الكفاءات الضرورية لأخصائيي المعلومات والتوثيق وبيوبها حسب طبيعة مضامينها في ثلاثة وثلاثين (33) كفاءة صنف في خمس (05) مجموعات تتمحور تباعا حول قضايا المعلومات والتكنولوجيا والاتصال والتصرف وبعض المتفرقات المعرفية الأخرى. وقد تمت إضافة عشرين (20) من المؤهلات المهنية "Aptitudes" إلى جانب الكفاءات تم تصنيفها في ست (06) مجموعات تشمل مؤهلات الإعلاميين في العلاقات الخاصة والبحث والتحليل والاتصال والتصرف والتنظيم. كما تم إصدار مجلد ثانٍ مرافق لدليل الكفاءات يحدد مستويات التأهيل المهني للإعلاميين. ويقصد بمستويات التأهيل هنا طبيعة القدرات المهنية التي تصنف المهنيين في واحدة من الوظائف الأربعة (04) التي يعتمدها الدليل وهي وظائف تتعلق تصاعدا بالمساعدين والتقنيين والمتصرفين والخبراء في مجال التوثيق والمعلومات.

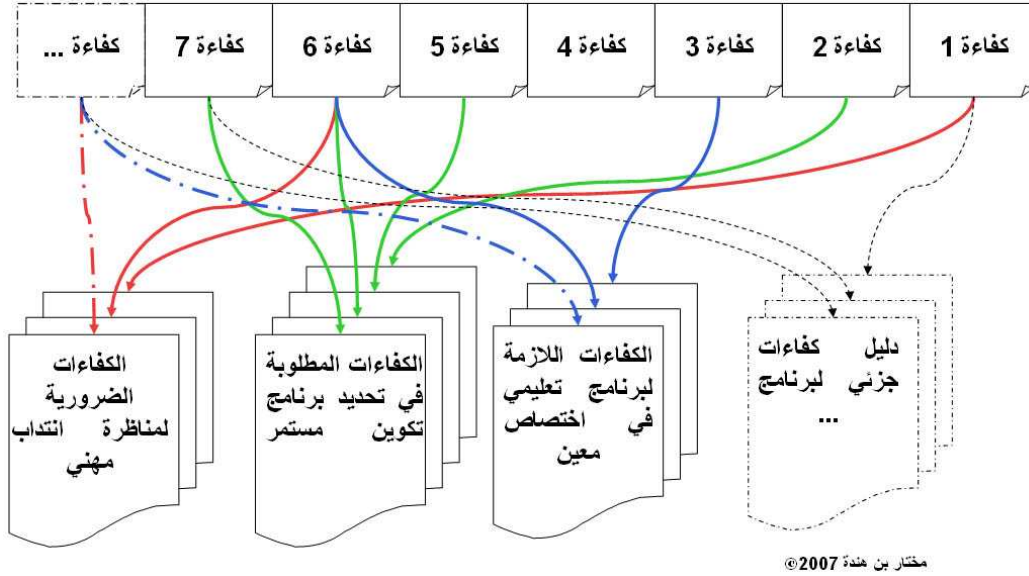
Aptitudes (20) مؤهلات	Competencies (33) كفاءات
<p>1- في العلاقات</p> <p>1. روح الاستقلالية</p> <p>2. القدرة على التخاطب</p> <p>3. الاستعداد المستمر</p> <p>4. نزعة التعاطف</p> <p>5. الميل إلى العمل الجماعي</p> <p>6. القدرة على الحوار</p> <p>7. الأسلوب البيداغوجي</p> <p>2- في البحث</p> <p>8. حب الاطلاع الفكري</p> <p>3- في التحليل</p> <p>9. القدرة على التحليل</p> <p>10. الحس النقدي</p> <p>11. قدرة الاستنتاج</p> <p>4- في الاتصال</p> <p>12. التحفظ في المعاملات</p> <p>13. اليقظة الذهنية</p> <p>5- في التصرف</p> <p>14. روح المثابرة</p> <p>15. نزعة الصرامة</p> <p>6- في التنظيم</p> <p>16. القدرة على التأقلم</p> <p>17. نزعة الاستباق</p>	<p>المجموعة 1-المعلومات</p> <p>1. العلاقة مع المستفيدين والرفقاء</p> <p>2. الإلمام بالوسط المهني</p> <p>3. تطبيق قانون المعلومات</p> <p>4. إدارة المحتويات والمعارف</p> <p>5. التعرف على مصادر المعلومات وتثبيتها</p> <p>6. تحليل المعلومات وعرضها</p> <p>7. البحث عن المعلومات</p> <p>8. التصرف في السلاسل والأرصدة</p> <p>9. إثراء السلاسل والأرصدة</p> <p>10. المعالجة المادية للوثائق</p> <p>11. التهيئة والمعدات</p> <p>12. تصميم الموارد والخدمات</p> <p>المجموعة 2-التكنولوجيا</p> <p>13. التصميم الآلي لنظم المعلومات التوثيقية</p> <p>14. التطوير الآلي للتطبيقات</p> <p>15. الإصدار والنشر</p> <p>16. تكنولوجيا الانترنت</p> <p>17. تكنولوجيا المعلومات والاتصال</p> <p>المجموعة 3-الاتصال</p> <p>18. الاتصال الشفوي</p> <p>19. الاتصال الكتابي</p> <p>20. الاتصال السمعي والبصري</p>

<p>18. القدرة على أخذ القرار 19. روح المبادرة 20. الحس التنظيمي</p>	<p>21. الاتصال بواسطة الحاسوب 22. حذق لغة أجنبية 23. الاتصال بين الأفراد 24. الاتصال في المؤسسات</p> <p>المجموعة 4- التصرف</p> <p>25. التصرف العام في المعلومات 26. التسويق 27. البيع والتوزيع 28. التصرف المالي 29. إدارة المشاريع والتخطيط 30. المعاينة والتقييم 31. إدارة الموارد البشرية 32. التدريب والعمليات البيداغوجية</p> <p>المجموعة 5- معارف أخرى</p> <p>33. معارف تكميلية</p>
Qualifications (04) درجات التأهيل	
<p>1. مساعد في التوثيق والمعلومات 2. تقني في التوثيق والمعلومات 3. متصرف في التوثيق والمعلومات 4. خبير في التوثيق والمعلومات</p>	

جدول 1 : العناصر الرئيسية في تركيبة دليل الكفاءات الأوروبي الموحد

يبقى السؤال هنا عن كيفية تطبيق هذه الأدلة بين قطاعي التكوين والمهنة في مجال التوثيق والمعلومات ومدى أهمية القيمة المضافة الناجمة عن توظيفها. يرى العديد من مصممي أدلة الكفاءات إمكانية استخدامها من قبل شريحة واسعة من المستفيدين لفهم طبيعة العمل التوثيقي والمكتبي إلا أن الأهم من ذلك حسب رأي الجميع كونها أدوات تفيد أهل الاختصاص أنفسهم بالدرجة الأولى. وفي هذا السياق ترى الجمعية الفرنسية للمكتبيين والموثقين في تقديمها لدليل الكفاءات الأوروبية أن الأدلة تخول للمهنيين الإلمام بطبيعة عملهم وتحديد الكفاءات التي عليهم اكتسابها أو تطويرها من أجل تحسين رتبهم الإدارية أو وظائفهم المهنية. كما أنها تمكن المشغلين من ضبط مواصفات الانتداب في مؤسساتهم. وهي أيضا الوسيلة التي تسهل على المتعلمين اختيار مسالكهم التربوية لتحديد مستقبلهم المهني في مجال التوثيق والمعلومات كما أنها تمكن مدراء المعاهد والكليات والمدرسين من تحديث برامجهم التعليمية تماشيا مع متطلبات الشغل الجارية. فكما يبينه الرسم التالي، تعود كل هذه الفوائد الناجمة عن استخدام أدلة الكفاءات إلى محورية الأدلة وتوحيدها بالنسبة إلى الجانبين المهني والتعليمي واعتمادها من قبل الطرفين للتوافق على المفاهيم والمصطلحات المعمول بها وانسجام الأهداف المبنية على أسسها في مشاريع البرامج التربوية وسياسات الانتدابات المهنية.

نماذج استخدام أدلة الكفاءات الشاملة لغايات قطاعية



رسم 1 : استخدام نفس الكفاءات المهنية لغايات متعددة

التساؤل الأخير من هذه الزاوية يثير مسألة التطابق بين هذه الديناميكية العالمية الجديدة ومقومات النجاح لأي إستراتيجية عربية يمكن أن تخطو خطى التجربة الأوروبية بما لديها من عوامل إيجابية داعمة كوحدة اللغة والثقافة وتوفر المؤسسات الإقليمية المختصة كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والاتحاد العربي للمكتبات والمجلس الأعلى للأرشيف وغيرها من المنظمات المهنية والهيئات العلمية المشتركة ذات الصلة كليا أو جزئيا بمجتمع المعلومات والتوثيق والتكنولوجيا الرقمية.

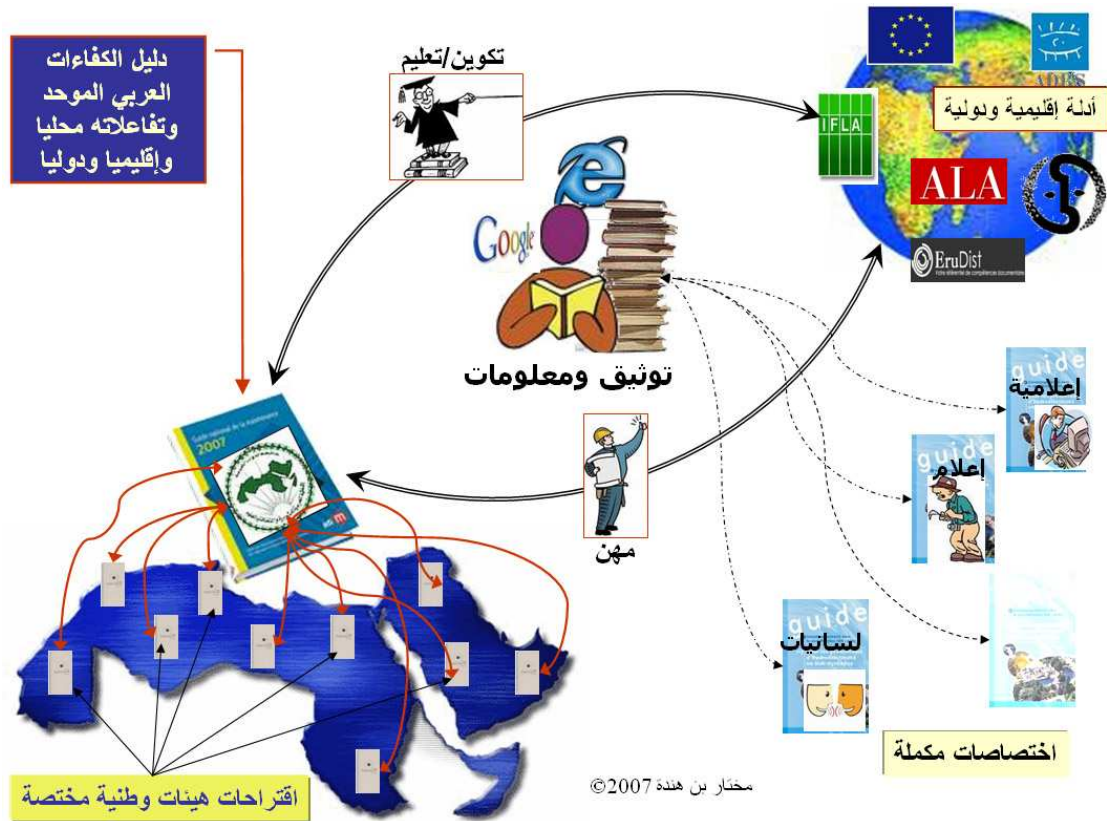
4. قراءة في واقع الإستراتيجيات العربية وآفاقها في مجال التوثيق والمعلومات

لا تخلو التجربة العربية من مبادرات في هذا الميدان رغم قصر عمر أدلة الكفاءات المهنية على الساحة الدولية. إلا أن أغلبية المبادرات العربية في هذا الاتجاه، سواء على مستوى البرامج التعليمية أو على مستوى الانتدابات المهنية، تنحصر غالبا في الخطاب التقليدي المبني حول مهن التوثيق والمكتبات والأرشيف "Functions" أكثر منه من الخدمات "Services" والكفاءات "Competencies" المتعلقة بالمعلومات. ورغم ملاحظتنا لعدد المبادرات لإضفاء شيء من الحداثة على مسميات المواد التعليمية أو مهن المعلومات وربطها بتكنولوجيا المعلومات والشبكات، فهي عادة ما تكون مبادرات فردية أو عمليات تجميل لا تخضع إلى المقومات العلمية لدراسات الجدوى وتحاليل المقارنة ومعايير الإثبات والتقييم الإحصائي. أما العائق الأهم لهذه المبادرات فهو حجم أشعاعها الضيق وانعدام التنسيق فيما بينها لتكون أداة دفع قوية في اتجاه التحولات التي تعرفها عدة مجالات أخرى كقطاعات البنوك والاتصالات والهندسة وعلوم التربية. وهنا يبقى دور التنسيق على أعلى المستويات الإقليمية ضرورة قائمة لاستثمار تلك الجهود في إطار سياسة شاملة مبنية على مبادئ الشراكة والتكامل.

لذا، لا شك لدينا هنا في ضرورة الرجوع إلى المبادرة التي وضعتها المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم سنة 1997 تحت عنوان *إستراتيجية التوثيق والمعلومات وخطط العمل المستقبلية* " (ألكسو، 1997) كإطار استراتيجي هام تستقطب المنظمة من خلاله كافة الجهود العربية للدفع بقطاع المعلومات والتوثيق نحو الشمولية والتكامل. فقد بنيت هذه الإستراتيجية في ثلاث خطط عمل مرحلية (1997-2004/2005-2010/2011-2016) ركزت في مجملها على الأطر العامة ومرافق المعلومات والخدمات في منهجية مرنة تتوخى مبدأ المراجعة المتواصلة لكل ما يهم الارتقاء بخدمات المعلومات لتواكب المستجدات على الساحتين العربية والدولية. الملفت للنظر في هذه الإستراتيجية، دون أن يكون الهدف من ذلك تحليل محتوياتها في هذه الوثيقة، هو إمامها بعدد النقاط التي تشكل رهانات إستراتيجية واقعية بالنسبة للعالم العربي في مجتمع المعلومات اليوم. نذكر من ذلك ما ورد في خطة العمل المستقبلية 2005-2010 كفكرة الارتقاء إلى مفهوم المعرفة (الهدف 1، الموجه 1/ الهدف 2، الموجه 1/ الهدف 3، الموجه 3) بدلا عن الاكتفاء بالمعلومات الرقمية المجردة وكمبدأ إعادة التأهيل للمهنيين (الهدف 1، الموجه 3) بما في ذلك من إمكانية الاعتراف بخبراتهم المكتسبة والمصادقة عليها وكذلك ظاهرة الاتصال عن بعد (الهدف 1، الموجه 6) كمرحلة أولى نحو بناء نظم التدريب والتعليم الافتراضي. كما تتضمن هذه الخطة إشارات إلى ضرورة توحيد الاستراتيجيات العربية (الهدف 2، الموجه 2) من خلال دعم التشريعات (الهدف 3، الموجه 2) والمواصفات العربية (الهدف 1، الموجه 5). كما نستشف من خلال بعض بنود الملامح الأساسية لخطة العمل المستقبلية 2011-2016 إشارات إلى مبدأ المراجعة ومواكبة التطورات الإقليمية والدولية الجارية ومن أبرزها ضرورة الارتقاء إلى تكثيف صناعة المحتوى الرقمي باللغة العربية (البند 3) وتطوير شبكات المعلومات الوطنية والقومية وإتاحة محتوياتها وطنيا ودوليا (البندين 5 و 7) وكذلك تحديث البنيات التحتية والبرمجيات (البند 5) وعمليات النشر والتوزيع (البند 6). أما الجزء الأكبر من خطة هذه المرحلة الأخيرة فيرتكز على مسألة الدخول في المرحلة الثانية من برنامج التعليم والاتصال عن بعد (البند 2) وفق برنامج مرحلي يضم كافة الدول العربية (ألكسو، 2007). وهو جانب استراتيجي هام يحظى اليوم بأهمية كبرى على الساحة الدولية لما لديه من انعكاسات تمس قطاعات متعددة كمنهج التربية والتعليم، وبرامج التكوين المستمر لمؤسسات القطاع العام والخاص، ومواصفات صياغة المحتويات التربوية حسب توصيات التطابقية والتفاعلية، وصياغة البرمجيات الإعلامية وتصنيعها، وبناء نظم المعلومات الحديثة على الشبكات. ومن الضروري أن تولي المنظمة هذا المجال العناية القصوى لجعل سياستها في هذا المجال مطابقة للمواصفات العالمية الجارية لما في ذلك من فوائد كبيرة كالاستفادة من الرصيد العلمي والتربوي الهائل الذي تتميه مشاريع التعليم عن بعد العالمية من خلال الأرصدة المفتوحة للموارد التربوية " **Educational Repositories** " في مختلف العلوم. وفي هذه النقطة بالتحديد مجال إضافي هام لأخصائيي التوثيق والمعلومات لتبوء المكانة الأهم ليس كمهنيي توثيق أو مكتبات أو أرشيف فقط، بل كأخصائيي معلومات رقمية يعملون في تناسق

مع البيداغوجيين وأخصائيي الإعلامية والاتصالات والألسنية من أجل إتاحة المحتويات الوثائقية العربية وإضفاء القيم المضافة عليها من خلال التهيئة الرقمية والمعالجة الآلية والتحليل والتصنيف والتوزيع عبر الشبكات ومنظومات التعليم عن بعد المحلية والعالمية.

أما أحد جوانب النقد لهذه الإستراتيجية العربية المستقبلية، رغم الإقرار الإيجابي للقائمين عليها بمبدأ المراجعة المتواصلة، فهو يكمن حسب رأيي في تأثيرها الباطني بالطابع التقليدي الموروث عن مجالات التوثيق والمكتبات والأرشيف كتوجّه ضمني لبناء نظم المعلومات الآلية وقواعد البيانات الالكترونية رغم تجاوز أغلب الاستراتيجيات الإعلامية في الدول المتقدمة للعقم الناجم عن الانغلاق في صلب الثلاثية التاريخية المذكورة والاتجاه أكثر نحو الحلول الشاملة والانفتاح على الاختصاصات الأخرى في تحديد سياسات بناء نظم المعلومات الحديثة واستراتيجياتها. ولعل غياب مصطلح الكفاءات، بالمفهوم الذي رأيناه سابقاً، في نص الإستراتيجية المعنية هو دليل عن التوجه المهني، ربما غير المقصود، في خلفية واضعي الإستراتيجية. وهذا يعود بنا مرة أخرى إلى مركز اهتمامنا في هذه الوثيقة بأدلة الكفاءات في مجال التوثيق والمعلومات لنؤكد على الدور الهام الذي يمكن، أو بالأحرى الذي يجب، على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أن تلعبه بوصفها المؤسسة العربية الأكثر إشعاعاً واستقطاباً لمصادر القرار العربي السياسي والمهني في مجال التوثيق والمعلومات. ويتمثل هذا الدور في تحمل مسؤولية صياغة الدليل العربي الموحد للكفاءات والمؤهلات لدعم تنفيذ إستراتيجيتها المستقبلية من ناحية، وللم شتات العربي في هذا المجال من ناحية أخرى رغم مبادرات الاتحادات والجمعيات العربية المختصة في ذلك. ونسوق فيما يلي بعض المقترحات العملية لبناء هذا الدليل العربي للكفاءات انطلاقاً من مبدأ المشاركة ذات الاتجاهين بين المنظمة كمحور مركزي جامع للمبادرات القطرية من ناحية والهيئات والجمعيات والمنظمات العربية الوطنية العاملة في مجال التوثيق والمعلومات من ناحية أخرى كعناصر إسهام في توحيد المبادرة العربية. فكما يبينه الرسم الموالي، تقوم المنظمة باستشارة عربية واسعة تشمل الجمعيات المهنية والمؤسسات العربية التربوية ومصالح التشغيل في الأقطار العربية لحصر مختلف الوظائف والمهن الموجودة وكذلك الكفاءات والمهارات المطلوبة من قبل المشغلين. ثم تتولى المنظمة إصدار قائمة أولية للكفاءات المسجلة والمستنتجة من عملية الجرد الشاملة يتم إثراؤها من خلال عملية استشراف لكافة الاختصاصات الأخرى التي يمكن أن تحدث بالإضافة النوعية والكمية المرتقبة من خلال تعاملها المتزايد مع الوثائق والبيانات وتكنولوجيا المعلومات الرقمية في برامجها التعليمية وممارساتها المهنية. كما تتولى المنظمة إخضاع هذه القائمة الأولية إلى دراسة مقارنة مع أدلة الكفاءات الدولية لتوفير الملاءمة والتطابق مع التوجهات العالمية في هذا المجال. وتختتمها بدراسة جدوى على المستويين المهني والتعليمي قبل إصدار النسخ النهائية وتحديد سبل تحديثها الدوري وإثرائها المنتظم ضماناً لاستمراريتها كمرجع أساسي لمهن وعلوم المعلومات باختصاصاتها المتفرعة.



رسم 2: إستراتيجية بناء دليل الكفاءات العربي الموحد في مجال التوثيق والمعلومات

وهنا لابد لنا أيضا من التوقف عند طبيعة المساهمة للمؤسسات التربوية في التأثير على هذا التوجه الاستراتيجي نظرا للدور الكبير الذي يلعبه خريجو هذه المدارس في الساحة المهنية وبالتالي في إعطاء هذا الدليل المرتقب النجاح اللازمة حتى يلعب دوره التوحيقي بين المهنة والتعليم وبين اختصاص التوثيق والمعلومات وبقية الاختصاصات الأخرى وعلى مستوى آخر بين توجهات المؤسسات العربية فيما بينها وفي تعاملها مع المنظمات المهنية والتعليمية على مستوى دولي.

فمن بين الإجراءات التحضيرية والميسرة لعملية الاندماج في هذا المشروع العربي الطموح، ينتظر من هذه المؤسسات التربوية أن تعمل على تهيئة أرضيتها من خلال المقترحات التالية :

- التقليل من التركيز على المهن والوظائف التوثيقية والمكتبية والأرشيفية بمعزل عن الطابع الأفقي لهذه الاختصاصات في علاقتها مع عديد من المجالات المعرفية الأخرى كالإعلامية والإعلام واللسانيات وعلوم الإدراك والتاريخ والتصرف إلخ.

- تجاوز المناهج البيداغوجية المبنية على تلقين الصفات الجاهزة لاستخدام الأدوات والبرمجيات المفروضة دون تنمية القدرات الذهنية على فهم كيفية عملها ومبادئ تشغيلها للتمكن من إعادة توظيفها في مجالات مختلفة.

- التركيز على الثقافة المعلوماتية والتكنولوجية أكثر من المهارات الروتينية، من خلال الإجراءات "Processes" الفنية التي يكون للتفكير والنقد والتحليل والاستنتاج فيها دور محوري لتنمية قدرات المهني والمتعلم على التأقلم والخلق والإبداع.

- توجيه التعليم إلى مناهج بيداغوجية تعتمد المشاريع التطبيقية الكاملة وليس إلى الخدمات المنعزلة عن إطار توظيفها الطبيعي في بناء النظم الآلية مثلا أو قواعد البيانات المترابطة أو عمليات النشر الانتقائي للمعلومات إلخ. وفي ذلك نداء ضروري لمزيد من الانفتاح لمعاهد التدريس على المحيط المؤسسي من خلال اتفاقيات الشراكة والتكامل بين البعدين النظري والتطبيقي.

- العمل على إرساء سياسات تعليمية ذات أهداف مرحلية يتم ضبطها والمصادقة عليها وتوفير الموارد الضرورية لانجازها خلال الدورات الزمنية التي يتم تحديدها عادة من ثلاث إلى خمس سنوات.

خلاصة لهذا المحور حول الإستراتيجية العربية في مجال التوثيق والمعلومات، أرى أن خطة العمل المستقبلية التي وضعتها المنظمة العربية لتربية والثقافة والعلوم مبادرة تحمل عددا هاما من مقومات الحداثة والانفتاح في صياغة شمولية تجعل منها منطلقا هاما لبناء إستراتيجية عربية مجددة وموحدة لا تنقصها إلا موارد الدعم الخارجي من خبرات لأهل الاختصاص ودعم سياسي من المؤسسات الوطنية والقومية المختصة. وفي هذا الدعم استجابة إلى نداء ضمني بالغ الأهمية ورد في نص الإستراتيجية العربية ذاتها مفاده أن الخطط الطموحة التي يتعذر تحقيقها لأي سبب من الأسباب هي أسوأ من الواقع السيئ".

الخاتمة

لقد اعتدنا منذ مدة في العالم العربي على تنظيم المؤتمرات والندوات والورشات التدريبية في مجال التوثيق والمعلومات ربما ليس بتلك الكثافة المعهودة لدى الاختصاصات الأخرى كالطب والهندسة والإعلامية، لكنها بالقدر الأدنى للتحسيس بضرورة التماشي مع التطورات العالمية فيما يتعلق بثوابت الثورة الرقمية ومجتمع المعلومات. كما اعتدنا كذلك في خواتم تلك التظاهرات على قراءة التوصيات وإسداء التوجيهات وتحديد الاستراتيجيات لمواصلة المشوار التنموي في هذه القطاعات أسوة بتجارب الدول المتقدمة في الدفع بعجلة التطور الصناعي والتكنولوجي من خلال البحث العلمي والبرامج التربوية في الجامعات ومراكز التكوين المختصة. لكن السؤال يكمن في مدى فاعلية أدوات المتابعة، إن وجدت، لهذه التوصيات والاستراتيجيات وقدرة المختصين على الدفع بها تجاه مصادر القرار العربي لكسب الدعم

السياسي والقانوني لها ولتوفير الآليات والموارد الضرورية لإنجاحها حتى تلعب دورها الطبيعي في خضم التفاعلات الحضارية والتكتلات اللغوية على الساحة الدولية. يكفي أن نلاحظ فارق الإنتاج الفكري العربي في مجال التوثيق والمعلومات على الساحة الدولية مقارنة بهيمنة المصادر الانجلوسكسونية ومنافسة التجمعات اللغوية الأخرى لها كالتكتلات الفرنكوفونية واللاتينية والصحة الآسيوية لتتساءل على نقاط الخلل في الاستراتيجيات العربية في هذا المجال رغم توفر العديد من العوامل الداعمة التي ذكرتها أعلاه لبناء سياسة معلومات عربية موحدة ومؤثرة. قد يفسر البعض هذا الخلل بانعدام الإرادة السياسية للبلدان العربية في توحيد استراتيجياتها الإعلامية وقد يذهب البعض الآخر لعدم توفر الموارد اللوجستية الضرورية لقطاع لم يرق بعد إلى درجة الأهمية التي تجعل منه محركا رئيسا لعجلة الرقي الاجتماعي كباقي القطاعات الحساسة من اقتصاد وصحة وتعليم. يمكن الإقرار بصحة هذه الافتراضات ودورها الفاعل كمؤثرات خارجية على القطاع، إلا أن الأهم يتأتى، حسب رأيي، من داخل الاختصاص ذاته ومن تفاعلات مكوناته المؤسسية ومناهج عمله الميدانية وخطابه العلمي. فهي الآليات التي يمكن لوحدتها أن تزود القطاع بالشحنة الضرورية للارتقاء إلى أعلى درجات الأهمية في السياسات الإنمائية التي نرجو الوصول إليها محليا ودوليا. وهنا تكمن مسؤولية بعض الجهات الإقليمية العربية كالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتلعب دور الوسيط الفاعل في تحريك الإرادات السياسية عربيا وتشد إليها الأنظار الدولية لكونها تحمل موروثا كبيرا من هوية نظيرتها الأم (اليونسكو) ذات الصيت العالمي الشاسع. فالرهان إذا معروف والخبرات متوفرة ولا يبقى إلا صوت المبادرة والعزيمة على وضع الآليات الضرورية لرفع التحدي.

وللحديث بقية ...

المراجع

1. ألكسو (1997). إستراتيجية التوثيق والمعلومات وخطط العمل المستقبلية. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس. متاح في:
http://www.alecso.org.tn/index.php?option=com_content&task=view&id=134&Itemid=206&lang=ar
2. ألكسو (?200). مراحل برنامج التعليم والاتصال عن بعد باستخدام القمر الصناعي العربي.
http://www.alecso.org.tn/images/stories/fichiers/istratijia_tawthik_maaloumat/p01.pdf
3. بطوش كمال (2002). المكتبة الجامعية العربية في ظل مجتمع المعلومات /حتمية مواكبة ثورة التكنولوجيا الرقمية. الندوة العربية الخامسة للمعلومات. دور التوثيق والمعلومات في بناء مجتمع المعلومات العربي. دمشق 2-4\07\2002. النادي العربي للمعلومات، جامعة موننتيري.
4. رويح كمال (?2006). دراسة مدى وعي مسئولو الشركات الكويتية نحو استخدام المعلومات الإستراتيجية : دراسة ميدانية. المنشاوي للدراسات والبحوث، متاح في:
<http://www.minshawi.com/other/krouibah.htm>
5. الزامل ريم (2003). إدارة المعرفة لمجتمع عربي قادر على المنافسة. مجلة العالم الرقمي. العدد 16. شهر أبريل. متاح في:
<http://www.al-jazirah.com.sa/digimag/13042003/agtes50.htm>
6. شاهين شريف كامل (2005). فهارس المكتبات العربية المتاحة عبر شبكة الإنترنت: دراسة تقويمية على ضوء توصيات إرشادات "IFLA:الإفلا" لشاشات عرض التسجيلات الببليوجرافية ومضمونها. - journal cybrarians. - ع 4، مارس 2005. - تاريخ الاطلاع <ديسمبر 2007> - متاح في:
<http://www.cybrarians.info/journal/no4/opac.htm>
7. الشيخ عمر (2002). المعلم الذي نريد للقرن الحادي والعشرين في: المدرسة الأردنية وتحديات القرن الواحد والعشرين. مؤسسة عبداحميد شومان، ص 99.
8. مجهول (2007) من أمين مكتبة مدرسية إلى أخصائي معلومات في ظل تقنيات التعليم. الفجر الجديد. صحيفة يومية إخبارية. الجمعة 13 رجب الموافق 27 ناصر 1375 و.ر 2007 رقم العدد 11788
9. ECIA, European Council of Information Associations (2004). *Euroguide LIS: Competencies and aptitudes for European information professionals*. 2nd ed. rev. ADBS Éditions.
10. Frochot Didier (2005). Les carences des formations documentaires. *Les Infostratèges*. 16/04/2005. p. 8. <http://www.les-infostrateges.com>
11. Keuffel Warren (2004). Web Services Report: March 2004 Learning from Librarians. Dr Dobb's Portal, *the world of software development*. May 13. <http://www.ddj.com/web-development/184415119>
12. Mahmoud Saloua, Ben Henda Mokhtar (2005). *Critères d'évaluation des revues scientifiques sur Internet : analyse ergonomique, évaluation de contenu*. Tunis : Centre de Publications Universitaires. 351 p. ISBN : 9973-37-254-9
13. Medel-Añonuevo Carolyn, Ohsako Toshio and Mauch Werner (2001). *Revisiting Lifelong Learning for the 21st Century*. UNESCO Institute for Education.
14. Meyriat Jean (2004). L'Euroréférentiel nouveau est arrivé ! *Documentaliste - Sciences de l'information*, vol. 41, n° 2, p. 124-125
15. Michel Jean (1998). *La formation des professionnels de la documentation : Des pistes pour un avenir radieux*. Rencontres du groupe « Biblio.fr », Caen, 4 avril 1998
16. Moore Gordon E.(1965). Cramming more components onto integrated circuits. *Electronics*, 19 avril. <http://download.intel.com/research/silicon/moorespaper.pdf>